سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 63.31 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 63ر31 دولار مقابل 63ر30 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 93 سنتا لتسجل عند التسوية 64ر23 دولار للبرميل وأغلقت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط مرتفعة 17 سنتا عند 57ر51 دولار للبرميل.

سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار

«الشال»: 17.7 مليار دينار إيرادات نفطية متوقعة لمجمل السنة المالية

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – يونيو 2019 ، أنه بانتهاء شهر يونيو 2019، انتهى الشهر الثالث من السنة المالية الحالية 2019/2020، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يونيو، نحو 62.7 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 7.7 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 14% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 12.7 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولار أمريكي.

وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يونيو 2019 أدنى بنحو 5.8% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 17.3 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يونيو بما قيمته نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 17.7 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3.2 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 14.5 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 19.6 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020 عجزاً قيمته 2.9 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات ثلاث شهور فقط لا تصلح سوى لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

«صناديق الاستثمار» استحوذ على 7.4 بالمئة من الأسهم المُباعة

قطاع المؤسسات والشركات ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن خصائص التداول في بورصة الكويت – يونيو 2019 : أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2019/01/01 إلى 2019/06/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى ارتفاع كل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 45.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (38.7% للنصف الأول 2018) و40.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (38.8% للنصف الأول 2018). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.797 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 1.600 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 197.222 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى إرتفاع مشترياته وانخفاض مبيعاته، فقد استحوذ على 30.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (30.3% للفترة نفسها 2018) و20.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (26.2% للفترة نفسها 2018)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.222 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 827.483 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 394.095 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 26.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (19.4% للفترة نفسها 2018) و21.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (21.6% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.038 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 862.804 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 175.660 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (15.6% للفترة نفسها 2018) و6.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (9.3% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 292.483 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 271.271 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 21.212 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 3.345 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 84.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (82.6% للفترة نفسها 2018)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 2.986 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 75.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (79.2% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 358.980 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 19.4% (15.1% للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 767.618 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 407.599 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (11.3% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 360.019 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد الإصلاحات الأخيرة.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 5.13% (6.2% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 202.866 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 5.10% (5.8% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 201.827 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً بفارق طفيف وبنحو 1.039 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 80% للكويتيين، 14.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 80.9% للكويتيين، 13.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة قليلاً، أي ما نسبته 0.9% ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية يونيو 2019، مقارنة بانخفاض بنسبة 25.2%– ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية يونيو 2018. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يونيو 2019 نحو 14،690 حساباً أي ما نسبته نحو 3.68% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 14،619 حساباً في نهاية مايو 2019 أي ما نسبته نحو 3.76% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بارتفاع بلغت نسبته 0.5% خلال يونيو 2019.

3.847 مليار دينار حجم سيولة البورصة في النصف الأول

ورد في تقرير الشال الأسبوعي عن أداء بورصة الكويت – النصف الأول 2019 : كان أداء شهر يونيو أكثر نشاطاً مقارنة بأداء شهر مايو، حيث ارتفعت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة وصاحبها أداء موجب للمؤشرات. فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 2.2%، مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.6%، ومؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 1.8%، وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 2.5%.

وحققت سيولة البورصة في شهر يونيو مستوى مرتفع وأعلى من سيولة شهر مايو، حيث بلغت السيولة نحو 660.2 مليون دينار كويتي مرتفعة من مستوى 617.2 مليون دينار كويتي لسيولة شهر مايو. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يونيو نحو 36.7 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بنحو 30.7% عن معدل تلك القيمة لشهر مايو حين بلغ 28.1 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في النصف الأول (أي في 121 يوم عمل) نحو 3.847 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.445 مليار دينار كويتي للنصف الأول من العام السابق، أي بارتفاع بنحو 166.2%. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للنصف الأول نحو 31.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 170.6% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2018 البالغ نحو 11.7 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 88.7% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.82% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و4 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.3% فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 6.4% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، تميل إلى شركات قيمتها ضئيلة. أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر يونيو 2019، فكانت كالتالي: السوق الأول (19 شركة) حظي بنحو 567.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 86% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50% من شركاته على 88.5% من سيولته ونحو 76.1% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 11.5% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 7 شركات ضمنه على نحو 81% من سيولته.

السوق الرئيسي (144 شركة) وحظي بنحو 92.4 مليون دينار كويتي أو نحو 14% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 86.6% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 13.4% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة البورصة لاحقاً أو أي شركة ضمنه.

سوق المزادات (12 شركة وحظي بنحو 83 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.013% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

مواصلاً أداءه السلبي منذ بداية العام

سوق مسقط أكبر الخاسرين خلال يونيو بفقدان مؤشره نحو - 1.3 بالمئة

جاء في تقرير الشال الأسبوعي فيما يخص الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – يونيو 2019 : كان أداء شهر يونيو موجباً لمعظم الأسواق المنتقاة ومغايراً لأداء شهر مايو، كان أداء شهر مايو أسوأ أداء شهري خلال العام الجاري حقق خلاله 12 سوقاً خسائر، بينما بلغ عدد الأسواق الرابحة خلال شهر يونيو 11 سوقاً، وحققت 3 أسواق فقط خسائر. وحصيلة الأداء خلال نصف العام الجاري كانت تحقيق 13 سوقاً أرباح مقارنة بمستويات أسعارها في بداية العام، وسوق وحيد خاسر.

أكبر الرابحين في شهر يونيو كان السوق الأمريكي الذي كسب مؤشره نحو 7.2% في شهر واحد، مقارنة بخسائر حققها في مايو بنحو – 6.7%، وبلغ صافي حصيلة مكاسبه نحو 14% ليصبح خامساً في ترتيب المكاسب مقارنة مع مستواه منذ بداية العام. ثاني أكبر الرابحين خلال شهر يونيو كان السوق الفرنسي بتحقيق مؤشره مكاسب بحدود 6.4%، وجاء في المركز الثالث ضمن الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بحدود 17.1%. ثالث أكبر الرابحين كان السوق الألماني بمكاسب بنحو 5.7%، ليصبح ثاني أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب بنحو 17.4%.

وكان سوق مسقط أكبر الخاسرين خلال شهر يونيو بفقدان مؤشره نحو 1.3%– ومواصلاً أداءه السلبي منذ بداية العام، ليظل وحيداً في المنطقة الخاسرة منذ بداية العام بخسائر بحدود 10.1%–. وكان السوق الهندي ثاني أكبر الخسائر خلال شهر يونيو بفقدان مؤشره نحو 0.8%–، وتراجع ترتيبه من المركز الرابع للأسواق الرابحة منذ بداية العام في نهاية شهر مايو، إلى المركز التاسع في نهاية شهر يونيو ومحققاً مكاسب منذ بداية العام بنحو 9.2%. أقل الخاسرين في يونيو كان سوق أبوظبي بفقدان مؤشره نحو 0.5%–، ليكون أقل الرابحين منذ بداية العام بمكاسب بنحو 1.3%.

وغيَر أداء شهر يونيو قليلاً في ترتيب أداء الأسواق منذ بداية وحتى نهاية النصف الأول منه، فالصين ورغم تأثرها بالحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لازالت في صدارة أداء الأسواق بمكاسب بنحو 19.4% في 6 شهور. والأهم هو أنه خلافاً للعام الفائت.

المفوضية السامية للأمم المتحدة منحتها درع تقديري للدعم المستمر

«الحمراء العقارية» تحتفي باليوم العالمي للاجئين

شاركت شركة الحمراء العقارية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إحياء اليوم العالمي للاجئين، وهو حدث سنوي يسلط الضوء على شجاعة وقوة أكثر من70 مليون لاجئ ونازح حول العالم يواجهون الصعاب يوميا. إحياء ليوم اللاجيء العالمي، اجتمع كبار المسؤولين الحكوميين لدى دولة الكويت والمفوضية، وكبار رجال الأعمال والأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني والإعلام في حدث أقيم تحت رعاية معالي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، وبحضور سعادة السفير ناصر الهين، مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية في بيت الأمم المتحدة، مبنى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في 20 يونيو 2019.

بدأ إحياء يوم اللاجيء العالمي لأول مرة منذ 19 عامًا في أكثر من 100 دولة لزيادة الوعي بأوضاع اللاجئين والنازحين بسبب النزاع والصراع أو الكوارث الطبيعية. وفي هذا العام، دعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجميع إلى اتخاذ خطوات هامة وفعالة تضامناً مع اللاجئين واستخدام الهاشتاج #StepwithRefugees #خطوةخير عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وجرياً على عادته في كل عام، تم إضاءة برج الحمراء للأعمال باللون الأزرق لدعم اليوم العالمي للاجئين. وتزامن إحياء يوم اللاجيء العالمي مع التزام شركة الحمراء العقارية بالبند الـ 17 من أهداف التنمية المستدامة من أجل الشراكات لتحقيق الأهداف. وتعتبر هذه هي السنة الثالثة التي تشارك شركة الحمراء العقارية في الحركة العالمية لدعم اللاجئين وتعكس التزامها طويل الأجل تجاه المجتمعات الضعيفة على نطاق واسع.

وقد نالت شركة الحمراء العقارية درع تقديري من قبل رئيس مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دولة الكويت، الدكتور سامر حدادين وذلك إشادةً بجهود شركة الحمراء العقارية لمساهمتهم في دعم ومساندة اللاجئين.

جانب من التكريم

وتعليقاً صرح عبدالله المنصور، مدير التسويق والعلاقات العامة في شركة الحمراء العقارية: «في كل دقيقة تمر علينا، يهرب حوالي 20 شخصاً من الحرب أو الاضطهاد أو الإرهاب. في ضوء ذلك، نعتقد أنه من واجبنا جميعاً التعبير عن دعمنا ومساندتنا لهؤلاء والمطالبة بالمساهمة الإنسانية لمساعدة الذين يعيشون في ظروف قاسية. نحن فخورون بالانضمام إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات التي نشاطرها الرأي وسوف نستمر في أن نكون سنداً للمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم.»

تتصدر الكويت في مجال مساعدة اللاجئين وتقديم العون لهم منذ اختيارها من قبل الأمم المتحدة كمركز عالمي للعمل الانساني منذ عام 2014 قدمت مساهماتً أساسية للتخفيف من معاناة الكثيرين. كما كرمت الأمم المتحدة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه قائداً للعمل الانساني لدوره الريادي في تقديم المساعدات والتبرع السخي بمئات الملايين لإغاثة اللاجئين في مختلف مناطق النزاع في العالم.